

لماذا لا تقف الشركات مع المساهمين مثلما يتحمل المساهم سلبيات مجالس الإدارات؟

المساهم يتحمل تبعات أخطاء المجلس من خسائر وتعثرات وعدم توزيع أرباح

يجب مراجعة قرارات الضغط على السوق والمستثمرين

المضاربي، وتجذب المزيد من السيولة. من المعروف جيداً وبما لا شك فيه أن الأزمات لا تدوم، وسرعان ما تتلاشى ويتبعها طفرات صعود وتنمية ومشاريع كبرى، وما يستمر من وقت الأزمات إلى وقت الراج هو تمسك المساهم بالشركة التي كانت لها بصمة حقيقية خلال الأزمة.

السعرية للسهم، وسد الفجوات وأوجه الخلل بين القيمة الدفترية والسعر السوقي، أو بين السعر السوقي والقيمة العادلة. يجب أن يتم ضبط السعر ومنح المساهمين المزيد من الثقة، ووضع قاع للتراجعات، ووضع رؤية لزيادة التوزيعات في مثل هذه الظروف، خصوصاً وأن هذه المبادرات تعزز الثقة وترسخ الاستثمار طويل الأجل وليس

في المحطات المفصلية ووقت التحديات يجب أن يكون للشركات، ممثلة في مجالس الإدارات وكبار الملاك، "كلمة" ووقفة جادة مع المساهمين والمستثمرين وحملة الأسهم. ما هي هذه الوقفة وما نوعها؟ وماذا يحتاج المساهم في ظل هذه المرحلة؟ على أقل تقدير يجب أن تبادر الشركات بضبط المستويات

ومن أبرز ما يمكن أن تقوم به الشركات تجاه المساهمين ما يلي:

- 1 ضبط السعر السوقي أو زيادة الأرباح النقدية نهاية العام، حتى لو جاء الأداء أقل من العام الماضي، فلتكن سنة 2026 سنة التماسك والتعاقد والمبادرات من الشركات.
- 2 وقف طلب زيادات رأس المال حتى لا يزداد الضغط على السيولة والمستثمرين.
- 3 وقف توزيعات المنح لتجنب السوق المزيد من الإغراق في وقت ليس مشجعاً أو محفزاً على قبول تلك المنح نتيجة الضغوط الجيوسياسية.
- 4 وقف عمليات البيع والتسييل الجزئية التي تتم على ملكيات كبار الملاك، حتى لو 0.5%، والاتجاه للشراء بما يعزز الثقة أكثر.
- 5 تفعيل بند أسهم الخزينة، فهناك شركات رصيدها صفر وشركات كثيرة أقل من 5% بكثير.
- 6 التخلي عن الممارسات السلبية لمجالس الإدارات الممثلة في ترك مستويات سعرية دون القيمة الإسمية منذ الأزمة المالية العالمية أواخر 2008 وحتى الآن، ولا يوجد تحسن يذكر على أي صعيد، فالمساهم تحمل 17 عاماً من جمود الأموال على أمل تحسن أوضاع الشركة والتحول من الخسارة إلى توزيع الأرباح.
- 7 اللجوء إلى الاحتياطات والأرباح المرحلة وزيادة التوزيع النقدي، ومن لم يوزع منذ سنوات عليه المبادرة خلال العام الحالي تحديداً ومنح المساهمين أرباح نقدية، حيث أن الفائدة ستعم السوق والشركة ذاتها، وستدفع المساهمين لضخ المزيد من السيولة تجاوباً مع ذلك النهج.

كيف تحمل المساهمون سلبيات وممارسات مجالس الإدارات على مدار سنوات؟

- 1 خسائر حادة وجسيمة لسنوات، وصولاً لتعثرات وإيقافات للأسهم.
- 2 شركات وقفت على حافة الإفلاس وطلبت العون والمساعدة من المساهمين في شكل زيادات رأس مال.
- 3 عمليات خفض لرأس المال بنسبة تصل إلى 90% لإطفاء خسائر، رغم أن المكافآت والمخصصات والمصروفات لم تُخفض.
- 4 سنوات بلا توزيعات، حيث لم تمنح بعض الشركات مساهميتها "فلس" منذ 20 عاماً، وأخرى أسعارها تراجعت 70%.
- 5 المساهم شريك في السلبيات والخسائر، حيث أن بعض الشركات تتبع سياسة "تطفيش" المساهمين للتفرد بالشركة، عن طريق تجميد السعر السوقي وخفض الأرباح والتوزيعات لأقصى درجة، وهناك مجاميع بقيادة رئيس تنفيذي يمارس تلك القاعدة.
- 6 ممارسات سلبية وأخطاء وسوء إدارة، بدليل الجزاءات التأديبية من الجهات الرقابية والتي يتحمل تبعاتها المساهم.

الخلاصة:

زيادة المبادرات الإيجابية من تعزيز هوامش الربح ومكافأة المساهمين بأرباح نقدية، وتحسين ورفع كفاءة الإدارة، من مجلس وجهاز تنفيذي.

والمبالغة في زيادة المصروفات العمومية والإدارية والمكافآت، حيث يجب ترشيد الإدارة وتجنب الممارسات السلبية لتقليل المخصصات،

يجب مراجعة قرارات الضغط على السوق والمساهمين، مثل كثرة طلب الزيادات لرأس المال، وتوزيع المنح، والبيع من كبار الملاك،

الكفاءة ليست في تحقيق الأرباح فقط... بل المحافظة عليها واستفادة المساهم منها

في الكثير من إعلانات النتائج المالية تسلط الشركات الضوء على مصادر الأرباح ونمو الربح التشغيلي وزيادة الإيرادات وتعدد وتنوع مصادرها، ثم في النهاية تذكر على استحياء صافي الربح الذي يشهد تراجعاً سلبية.

يطرح هذا السيناريو المكرر تساؤلات مهمة وهي، ما فائدة هذه الأرباح وجودتها وتنوع مصادرها ونموها إذا كان صافي الربح الذي يفترض أن ينعكس على المساهمين لا يحقق نمواً؟

هل هناك سوء إدارة في ضبط المصروفات والسيطرة على البنود التي تلتهم الأرباح المحققة من مخصصات إجبارية وإلزامية نتيجة بعض الاستحقاقات الضرورية؟

بعض الشركات تعاني منذ سنوات من بعض الأسواق والفرص التي تلتهم أرباح وجودة فرص أخرى دون معالجة حقيقية، إلى متى ستحتفظ بتلك الاستثمارات التي تمثل عبء؟ وكم عام آخر سترهن عليها؟

ما هو مقصد الشركات من «التغني» بالإيرادات والأرباح التشغيلية في حين أن المحصلة الصافية للأرباح تتآكل بين مخصصات ومصروفات نامية وقضايا وسوء إدارة وفرص استثمارية سلبية ومسمومة يتزايد تأثيرها السلبي في حين يقف مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي مكتوفي الأيدي ويكتفون بخضم المخصصات؟

المستثمر يشتري السهم كفرصة استثمارية ينتظر منها عائد، ولا يشتري السهم انتظاراً لنمو الأرباح التشغيلية ثم تأتي مصادر وقنوات أخرى لتلتهمها، ويظل يدور في حلقة مفرغة من قراءة أرقام ومقارنات دون أن يستفيد منها بأي هوامش ربحية.

الخلاصة:

الحصافة والكفاءة والجودة الإدارية ليست فقط في تحقيق إيرادات تشغيلية أو أخرى، لكن الحصافة في المحافظة عليها وتعظيم الأرباح، وتقليل الهدر والمصروفات غير ذات الجدوى.

على الشركات انتقاء الفرص وانتقاء الأسواق والشركاء والجهاز التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك التطبيق الفاعل والناجح لمعايير الحوكمة نقولاً وفعلاً، لا ترديدها مثل «الأهازيج»! الإيرادات النامية يجب أن تنعكس على نمو صافي الأرباح ويتلمسها المساهم في شكل توزيعات نقدية وعوائد مجزية.

01 شركات «تتغنى» بالإيرادات والأرباح التشغيلية ومحصلة صافي الأرباح متراجعة بحدة

02 ما فائدة الأرباح المحققة التي تبدها الشركات في مخصصات ومصروفات عمومية وإدارية؟

03 الاختيار الخاطئ للأسواق والفرص يتحول لعبء يلتهم أرباح ونتائج واعدة من مصادر أخرى

04 شركات تعاني لسنوات من سلبية استثمار على الميزانية دون قرار فاعل

05 ما فائدة جودة الإيرادات التشغيلية والتدفقات النقدية في وجود «نزيف مستمر»؟

نتيجة استبيان «الاقتصادية»

يوليو - 2026

إجماع على أهمية معالجة تأخير توزيع الأرباح

تسريع التوزيعات يزيد سائلة السوق
ويعزز التنافسية والجاذبية الاستثماريةشركات لم توزع أرباح
2025 حتى الآن!

ضمن مبادرات "الاقتصادية"، وإسهاماً منها في إيصال صوت وآراء المساهمين، توسيعاً لرقعة المشاركة والتعبير، وإسهاماً في إيصال مختلف وجهات النظر حول القضايا والملفات الاقتصادية إلى متخذي القرار، بهدف السعي إلى معالجتها ووضع الضوابط اللازمة لها من واقع الآراء المتنوعة والتجارب الواقعية، وأخذها في عين الاعتبار ضمن عمليات التطوير المستمر ومواكبة المتغيرات، نعلن نتيجة استبيان شهر يوليو 2026 حول ملف مهم استراتيجياً، وهو ملف «تقليص المدة اللازمة لتوزيع الأرباح النقدية على لمساهمين»، وهو من الملفات التي تحتاج إلى المعالجة السريعة، بعد أن رأينا حالة ماثلة أمامنا لشركة عقدت جمعيتها في 5 إبريل والتوزيع في 13 أغسطس، أي نحو أربعة

أشهر تقريباً، حتى وإن كانت لظروف دمج أو غيره إلا أنها مهلة طويلة. تأتي هذه المطالبات إعلاءً للمصلحة العامة، ليتم استكمال الأركان التنافسية لسوق قوي يتسم بأعلى درجات الشفافية والعدالة التي تشكل حماية لصغار المستثمرين والأقليات التي يمثل وجودها ضلع مهم للسوق. من واقع النتائج والملاحظات من المشاركين عبر مختلف الوسائل كان الإجماع من الأغلبية المطلقة المشاركة على جدوى وأهمية تقليص فترة التوزيعات إلى أقصى درجة ممكنة، كمهلة بين الإقرار من الجمعية العمومية وتحديد فترات الحياة والتوزيع.

وفيما يلي نسب المشاركة والإجابة على سؤال الاستبيان:

السؤال الذي كان مطروحاً في استبيان يوليو 2025:

هل تؤيد فك ارتباط التوزيعات النقدية عن المنحة لتكون التوزيعات النقدية بما لا يزيد عن 5 أيام عمل من الجمعية العمومية؟



مشارك

3330

حجم المشاركين عبر
مختلف الوسائل المتاحة
خلال شهر يوليو بلغ

3230 نعم 97%

100 لا 3%

نقاط وملاحظات من المشاركين:

1. يتفق جموع المستثمرين على أن سرعة توزيع الأرباح للمساهمين مطلب جدير بالاهتمام ويجب أن تم وضعه على سكة النقاش، تمهيداً لوضع ضوابط جديدة مرنة تحقق أهداف وتطلعات المستثمرين.
2. التوزيعات التقديرية، وحتى المنحة، يجب أن يتم توزيعها في أسرع وقت ممكن، بما لا يتجاوز 5 أيام عمل من انعقاد الجمعية العمومية على أقصى تقدير، حيث أن بعض التوزيعات يتم تأجيلها لمدد تصل إلى نحو أربعة أشهر وفقاً للإجراءات والموافقات وإتمام عملية الشهر وغيرها، خصوصاً إذا ما كانت مرتبطة بعملية دمج مثل حالة الأربعة أشهر.
3. المساهم المؤسسي الذي يتمسك بالسهم على مدار عام أو أكثر، ويحصل على التوزيعات في شهر يونيو ويوليو، تصبح

1. السنة المالية بالنسبة له 18 أو 19 شهراً، في حين أنه يجب مراعاة حقوق المساهمين بأن تكون التوزيعات في أقل عدد من الأيام.
2. يرى جموع المساهمين أن الجمعية العمومية سيدة قرارها، وبالتالي اعتباراً من الموافقة النهائية من الجمعية العمومية على بنود الأرباح، وإخطار وزارة التجارة بمحضر الجمعية والجهات الرقابية الأخرى، يجب البدء فوراً في إجراءات التوزيع النقدي على أن يكون إجراءات الشهر لاحقاً.
3. تقليص فترة التوزيعات النقدية إلى أقصى درجة ممكنة يمكن أن يحقق ارتداد إيجابي على السوق من ناحية زيادة السيولة، خصوصاً وأن كثير من المساهمين يعيدون جزء من الأرباح النقدية إلى السوق مرة أخرى، ويكون لذات السهم صاحب

4. سرعة التوزيعات ستكون ميزة تنافسية للسوق وستجذب سيولة خارجية، لا سيما وأن هناك قاعدة جيدة من الشركات تحافظ على قرارات التوزيع، وبالتالي سيكون السوق وجهة للمستثمرين طويلي الأجل الباحثين عن توزيعات سريعة ومجزية.
5. وفقاً للتباين الحالي الذي يجمع بين شركات توزع أرباحها بمرونة عالية، بعضها لا يزيد عن شهر، وأخرى تصل في التأخير إلى أربعة أشهر، فإن مراجعة الملف واجبة لوضع سقف واحد يطبق على الجميع دون أي استثناء مرتبط بعدم الانتهاء من الإجراءات، حيث يجب أن يتم الاكتفاء بقرار الجمعية العمومية، وتكون الإجراءات الخاصة بالشهر وغيرها لاحقة الإتمام.

وجهة نظر النسبة التي رفضت التوزيعات في أسرع وقت ممكن تتمثل في الآتي:

الخلاصة:

ملف التوزيعات السنوية للأرباح يحتاج سقف محدد يقلص الفترات الطويلة الخارجة عن المألوف، ليحصل المستثمر على حقوقه المشروعة التي ينتظرها من العام للعام، من دون أن تتحول أشهر السنة المالية من 12 شهراً إلى 18 شهراً في بعض الحالات نتيجة التأخير في التوزيع، وهي عملية تحتاج دراسة شاملة وترتيبات إجرائية.

- تحسباً من أي تغيرات أو تعديلات تخص الموافقات تطراً فيما بعد، ما يسبب «ركبة» بين الأوساط الاستثمارية.
- تخوفات من إمكانية تراجع بعض الشركات عن قرارات التوزيع وتقليص النسب، وهو ما لا يجب أن يكون عائق.
- إمكانية تأجيل المضاربات الساخنة وزيادة السيولة الجائلة.
- سرعة التوزيعات في فترات ضيقة ومع فلسفة «التفسيخ» الضمنية التي يتبعها المساهمون، رغم إلغاء تلك القاعدة رسمياً، قد يشكل ضغطاً على مؤشرات السوق.
- يجب معالجة التوزيعات بشقيها منحة ونقدي حتى لا تهرب الشركات من النقدي المطلوب توزيعها بسرعة إلى المنحة، فيكون ذلك على حساب المستثمر، خصوصاً وإن التأخير نهج لدى البعض.

هل يحق لمدير خدمة عملاء إدارة حسابات وأموال للغير؟

أفادت المصادر بأنه يمكن الوصول لمثل هذه الممارسات من خلال معلومات الجهاز والـIP، بمرونة وسهولة عالية.

ملف الإدارات الاجتهادية لأموال العملاء لدى أي شركة مرخص لها يمكن اكتشافه أيضاً من خلال توجيه استفسارات للشركات أولاً للحصول على ردود رسمية منها، ثم إتباع تلك الردود بعمليات تفتيش موسعة ودقيقة، ومراجعة حسابات العملاء ومطابقتها بالردود.

أكدت أن مدراء الأصول والاستثمار يعتبرون من الأشخاص المرخص لهم، وإدارة الأموال من غير ذي صفة أو اختصاص يعتبر مخالفة، حيث أنه من المعروف وفقاً للتشريعات القانونية المنظمة أن مدراء المحافظ من الأشخاص المسجلين لدى الجهة الإشرافية، وهو نظام عالمي معمول به في كل أسواق العالم.

هل يمكن اكتشاف تلك الممارسة بالتفتيش والتدقيق؟

هل يحق لمدير خدمة العملاء في الشركات المرخص لها إدارة أموال للغير، سواء عميلة أو عميل ولو بشكل ودي؟

وفي حال إلحاق خسائر بالحسابات التي تتم إدارتها ودياً لأحد العملاء، والتفاوض على التعويض تجنباً لإبلاغ الجهات المعنية، هل يعتبر هذا الوضع سليم؟ كيف سيتم التعويض؟ وما هي الأضرار على الغير؟

وفقاً لمصادر قانونية في ردها على التساؤل

وديعة بقيمة 29.11 مليون لدى طرف ذو صلة

أودعت شركة مدرجة مليئة ولديها فائض سيولة كبير نحو 29.110 مليون دينار في وديعة محددة الأجل لدى أحد البنوك، الذي يمثل في ذات الوقت طرف ذو علاقة، وذلك لمدة 12 شهراً تقريباً، وبسعر فائدة يتراوح بين 4.15% إلى 4.68%.

الجدير ذكره أن تلك الوديعة كانت تبلغ في النصف الأول من العام الماضي 2025 نحو 40.38 مليون دينار كويتي لدى ذات البنك الذي يمثل طرف ذو صلة.

البورصة: تراجع عمولات التداول 25.811%

إجمالاً بقيمة 2.195 مليون دينار كويتي، وذلك من 8.504 ملايين دينار كويتي كما في نهاية النصف الأول 2025، إلى مستوى 6.309 ملايين دينار كما في نهاية 30 يونيو 2026.

كشفت البيانات المالية التفصيلية لشركة البورصة عن تراجع الإيرادات المتعلقة بالتداول، سواء عمولة التداول الرئيسية أو عمولة المعاملات الخاصة، وذلك بنسبة 25.811%، حيث هبطت

البورصة: 5.4% نمو إيرادات الفوائد والأرباح

ارتفعت إيرادات شركة البورصة من إيرادات الفوائد والأرباح من عمليات الإيداع لدى المصارف بنسبة 5.4%، حيث ارتفعت من 1.513 مليون للنصف الأول 2025 إلى 1.595 مليون للنصف الأول 2026.

عمليات المقاصة ترفد البورصة بقيمة 4.3 ملايين دينار



الشركة الكويتية للمقاصة
KUWAIT CLEARING COMPANY K.S.C.

ميزانية البورصة بالإيجاب بنسبة 14.9%، حيث بلغت في النصف الأول 2026 نحو 6.513 ملايين دينار مقارنة مع 5.664 مليون دينار في النصف الأول من 2025، بزيادة قيمتها 849 مليون دينار تقريباً.

نمت عمليات المقاصة عن فترة النصف الأول 2026 بنسبة 25.69%، حيث بلغت عمليات المقاصة التي انعكست على ميزانية شركة البورصة 4.134 ملايين دينار، مقارنة مع 3.432 ملايين دينار لفترة النصف الأول 2025.

فيما استفادت ميزانية البورصة من عمليات التسوية بقيمة 2.199 مليون دينار، مقارنة مع 2.232 مليون دينار بنسبة تراجع 1.478%. وبشكل مجمع انعكست عمليات المقاصة وعمليات التسوية على

بنك برقان يسترد 46.73 مليون دينار ديون مشطوبة



استرد بنك برقان ديون مشطوبة بلغت قيمتها 46.734 مليون دينار كويتي خلال النصف الأول من 2026، بنسبة نمو 363.2%، حيث بلغت قيمة الاسترداد في النصف الأول من 2025 نحو 10.089 مليون دينار، ما يعتبر إنجاز كبير لاسترداد تلك القيمة التي كانت لدى أطراف متعثرة.

السكب: تراجع إيرادات توزيعات أرباح بنسبة 32.8%

الأخرى بمبلغ 1.542 مليون دينار، مقارنة مع 2.296 مليون للفترة المقابلة من 2025 بنسبة تراجع 32.8%.

سجلت "السكب" خلال النصف الأول إيرادات توزيعات أرباح من أحد الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة



شركة السكب الكويتية
KUWAIT FOUNDRY CO. S.A.K.

صندوق الأسرار:

1 استمرار تراجع أرباح أحد الكيانات المهمة يدعو إلى مراجعة الاستثمارات التي تمثل ثغرة ومعالجة أبواب النزيف، حيث أن الأرباح تراجعت بنسبة 69.8%، وهي نسبة هبوط لا تليق بكيان اقتصادي محترف ومهم.

2 قفزة قياسية في حجم المخصصات تبلغ 170% تمثل عبء كبير على إحدى الميزانيات.

3 بلغت نسبة تراجع الودائع من العملاء لدى أحد البنوك كما في نهاية النصف الأول 139.5%، حيث بلغت قيمة التراجع 258.98 مليون دينار.

4 ضربت عميلة نموذج في المتابعة الدقيقة لأموالها، حيث ذهبت إلى الشركة لمناقشة الخسائر التي لحقت بمحفظتها. المتابعة الميدانية واليقظة لمسارات المحفظة نقطة مهمة وركيزة في حماية الأموال لتجنب المفاجآت السلبية.

5 عندما تدير محفظة خاصة لمدير القانونية، فلك الحق أن تخطئ وترتكب ما لا يحق لغيرك، كونك في أمان، حيث سيتم الدفاع عنك وحمايتك وإرشادك إلى

المخارج والطرق والممرات الآمنة.

6 شركة تقدم تظلم من جزاء مالي. رغم يقينها أنها تستحق أكثر من الجزاء بأضعاف، لكنها تسلك هذا الخيار ضمن إطار تصدير للمساهمين والمراقبين أن لديها وجهة نظر وأنها ستدافع عنها، مع أن المخالفة واضحة!

7 من فكاхийات المدير الحضيف والراقي أنه كان ذكي جداً جداً، وكان يسيطر على الوضع بانضباط شديد من خلال نموذج صارم مطبق على كل الموظفين والعاملين معه، وبمجرد أن خرج للتقاعد تنفسوا الصعداء، وبات لديهم متسع من الوقت للتجول، وقد سبق له أن أحال قيادي من الصف الأول للتقاعد، حيث كانت الرقابة تبدأ من وقت دخول السيارة للمواقف المخصصة ... للعلم "المسؤولية أمانة".

8 التزام ونهج محترم من مجلس إدارة إحدى الشركات الذي برفض أي تفكير في تأجيل قرارات التوزيع النصفية، حيث سيتم الاستمرار في منح المساهمين توزيعات بما حضر من السيولة، واستناداً لمستويات الأرباح والقادم أفضل.

9 نصح أحد المراقبين مساهمي شركة من المنتظر أن توزع أسهم عينية بالاحتفاظ بها قليلاً، حيث أن الشركة ستدرج في البورصة، وسعرها سيشهد تغير عن سعر البيع خارج مقصورة الإدراج.

10 رئيس مجموعة وجه بسحب إفصاح وإعلان عن مساهمة عينية في أحد الصناديق من جانب إحدى شركات المجموعة، وذلك بسبب رغبته في تسجيل بصمته واسمه ضمن قائمة المساهمين بقيمة مجمعة لشركاته.

11 ملف، عبارة عن مشروع بين كيانيين، من المؤمل أن يشهد حلحلة وانفراجة في قادم الأيام، طرف يتمتع بالحكمة والحلم وصابر ومنتظر، والطرف الثاني وكأنه يقول "مهما طال الوقت سنصل إلى المحطة المستهدفة".

12 من أبرز المفارقات والغرائب أن عضو مجلس إدارة في إحدى الشركات لا يعلم سبب عدم تحقيق الشركة ربحاً في أحد المشاريع العملاقة والضخمة. إذا كان عضو مجلس الإدارة مستغرب، فكيف حال المساهمين والمستثمرين عموماً !!؟



متى يتنحى الفاشلون الذين أغرقوا الشركات في براثن الأزمات؟



مقابل المخلصين وأهل الثقة والأمناء وشديدي النزاهة، هناك قلة من «اللصوص» المعتدين على حقوق الغير، وهم بالمناسبة منتشرون، كل حسب تخصصه والمهمة التي يؤديها، فمن يساعد مجلس إدارة أي كيان على فساد مالي أو هندسة ميزانية أو توفيق أوضاع فهو شريك ولص مساعد لصوص، فدائماً الجريمة لا يرتكبها شخص واحد، بل مجموعة تساعد بعضها البعض.

هؤلاء اللصوص والمساعدون يرهقون عقولهم ويخططون، والتساؤل لماذا لا يرهقون عقولهم في الخير والبناء والتنمية، بدلاً من التفكير في الاستيلاء على حقوق المساهمين وتحقيق المنفعة على حساب الغير؟ ما الذي يضير هؤلاء لو وجهوا جهودهم وخططهم للخير، فاجتهدوا أن يبنوا ويعمروا ويؤسسوا لأنفسهم وللمستقبل، طالما قدموا أنفسهم كمسؤولين وتعاهدوا على تحمل المسؤولية؟

لماذا الكيل بمكيالين والتستر والتخفي خلف أوجه متعددة، وجه باسم و«كيوت» وعطوف وحليم وودود خلال الوعود وفي الإطلاات الإعلامية وخلال الجمعيات العمومية، وخلف الستار وفي المكاتب المغلقة يكيل بمكيالين مزدوجة لنفسه على حساب الغير؟

خلال الأزمات المالية الماضية برزت الكثير من التداعيات والتبعات، ولا تزال بعض الشركات ترزح تحت وطأتها، ويعاني منها مستثمرون ومساهمون أفراد ومؤسسات حتى اليوم وغداً. من أسوأ أنواع اللصوص التي أنتجتها مرحلة الأزمة وتبعاتها هو اللص «البجح» الذي أضر بالغير وبأموال المساهمين أفراداً ومؤسسات، ولا يريد التخلي عن منصبه بعد فشله أو الاستقالة أو الاستقامة.

وحتى عندما يتم اختصامه قضائياً ويطالب أصحاب الحلال والمتضررين بالتعويض، يدافع عن نفسه باستماتة وبشئى الطرق، وكأنه «شريف روما» ولم يعبث بأموال الشركة وحقوق المساهمين، ويدعى البراءة رغم أنه من أخصم قدميه إلى رأسه مخالف ومرتكب لجرائم مالية بشعة نال عليها جزاءات وغرامات.

يتذمر من مطالبات المساهمين بحقوقهم وكأنهم يدعون عليه زوراً وبهتاناً، وهم المتضررين بأسوأ أنواع الضرر، أموالهم مجمدة منذ سنوات، وضاعت عليهم فرص كثيرة، وفي المقابل المتسبب في خسارة الشركة والإضرار بحقوق

أموال المساهمين زوراً وسحتاً وبهتاناً؟ متى يسلمون الأصول والممتلكات لغيرهم، ويتركون الإدارة لصغار المستثمرين والأقليات المتضررة؟ ولماذا يتمسك من لا يملك بالإدارة واستمرار السيطرة على الشركة إدارياً بتوكيلات أو بنسبة طفيفة ويعتمد على انعقاد الجمعيات بمن حضر؟

المساهمين مكافأته ومميزاته مستمرة، ويدير الكيان ويستفيد ويتنعم بكل ما فيه من أصول، والأفراد هم من يتحملون السلبات. متى تقف هذه الشريحة وقفة مع النفس وتكف هذا الشر عن الآخرين، وتكتفي بما «ابتلعت» من

○○○○○○○○○○

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجهوية المحلية والدولية.

○○○○○○○○○○

«صافي الربح ليس رقماً.. بل قصة تكتبها 3 معايير محاسبية»؟

بقلم - د. علي عويد رخيص

خبير اقتصادي ومحاسبي

مؤسس ومدير عام - مكتب الواحة لتدقيق الحسابات عضو Nexia

رئيس لجنة أمناء إفلاس شركة دار الاستثمار



في كل نهاية عام مالي، تتسابق الشركات لإعلان «صافي أرباحها» في عناوين كبيرة. رقم واحد يهز البورصة، ويحدد مصير القروض، ويغير ثقة المستثمرين.

لكن هل سألت نفسك يوماً: من الذي يضع هذا الرقم فعلاً؟

الإجابة الصادمة: لا الإدارة وحدها، ولا المحاسب.

بل هي معركة صامتة بين 3 معايير دولية... معيار يحدد متى تباع، ومعيار يقيس ما كلفك، ومعيار يرسم كيف تظهر النتيجة.

هؤلاء هم صانعو الأرباح الحقيقيون.

5. IAS 12 - ضريبة الدخل

بعد احتساب الإيرادات والمصروفات، تأتي ضريبة الدخل لتقتطع جزءاً من الأرباح وفقاً لأحكام المعيار.

هل صافي الربح يعني وجود سيولة؟

الإجابة: ليس بالضرورة.

فقد تحقق الشركة أرباحاً محاسبية مرتفعة، لكنها تعاني في الوقت نفسه من نقص في السيولة نتيجة بطء تحصيل العملاء، أو ارتفاع قيمة المخزون، أو ضخ استثمارات كبيرة.

لذلك يميز المحللون دائماً بين الربحية والتدفقات النقدية، فلكل منهما دلالاته المختلفة عند تقييم أداء الشركة.

ببساطة... كيف يُحتسب صافي الربح؟

صافي الربح = الإيرادات - تكلفة المبيعات - المصروفات التشغيلية

- خسائر الائتمان المتوقعة - الإهلاك - المخصصات - الضرائب ± الإيرادات والمصروفات الأخرى ولهذا فإن أي خطأ في أحد هذه العناصر سينعكس مباشرة على الرقم النهائي الذي يراه المستثمرون في القوائم المالية.

متى يصبح صافي الربح مضملاً؟

قد يبدو صافي الربح مرتفعاً، لكنه لا يعكس بالضرورة الأداء التشغيلي الحقيقي إذا كان ناتجاً عن أرباح غير متكررة، مثل بيع أصل ثابت، أو مكاسب استثنائية، أو إعادة تقييم بعض الاستثمارات.

ولهذا لا يكتفي المحللون الماليون بالنظر إلى صافي الربح وحده، بل يدرسون أيضاً مصادر الأرباح واستدامتها وجودتها.

الخلاصة

الخلاصة أن صافي الربح ليس شهادة نجاح، بل هو تقرير فني.

هو حصيلة عملية تبدأ بلحظة الاعتراف بالإيراد وفق IFRS 15، وتمر بقياس التكلفة وفق IAS 2، وتنتهي بعرض النتيجة وفق IAS 1.

لذلك لا تنخدع بالرقم الكبير في أسفل القائمة. اسأل دائماً: هل هو ربح مستدام من التشغيل؟ أم مجرد «أرقام على الورق» من بيع أصل أو إعادة تقييم؟ لأن في عالم المال، من يملك فهم المعايير... يملك فهم الحقيقة.

وما دون ذلك، قد يكون مجرد حبر على ورق.

كانت تؤدي إلى تضخيم الأرباح من خلال تسجيل إيرادات قبل استحقاقها.

ثالثاً: IAS 2... ميزان تكلفة البضاعة

الإيراد وحده لا يصنع الربح، بل يجب قياس تكلفة البضاعة المباعة بصورة صحيحة.

وهنا يأتي دور المعيار المحاسبي الدولي IAS 2 «المخزون»، الذي ينظم كيفية قياس المخزون وتحديد تكلفة المبيعات.

ويلزم المعيار الشركات بقياس المخزون بالتكلفة أو بصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، منعاً للمبالغة في قيمة المخزون وإظهار أرباح غير حقيقية.

فكلما ارتفعت تكلفة المبيعات انخفض صافي الربح، والعكس صحيح.

معايير أخرى تؤثر بصورة مباشرة في صافي الربح

رغم أن المعايير الثلاثة السابقة تُعد الأكثر ارتباطاً بصافي الربح، فإن هناك معايير أخرى قد يكون تأثيرها كبيراً على النتائج المالية، ومن أهمها:

1. IFRS 9 - خسائر الائتمان المتوقعة

إذا كانت لدى الشركة ذمم مدينة أو قروض أو استثمارات مالية، فإن المعيار يلزمها بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة والاعتراف بها حتى قبل وقوع التعثر الفعلي، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح بصورة جوهرية.

2. IAS 16 - الإهلاك

الأصول الثابتة لا تُحمل تكلفتها دفعة واحدة، بل تُوزع على سنوات استخدامها من خلال الإهلاك، وهو ما يخفض الأرباح بصورة منتظمة ويعكس الاستفادة الفعلية من الأصل.

3. IAS 36 - انخفاض قيمة الأصول

إذا انخفضت القيمة القابلة للاسترداد لأصل معين، مثل مصنع أو عقار أو استثمار، فيجب الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع كبير في الأرباح.

4. IAS 37 - المخصص

يلزم هذا المعيار الشركات بتكوين مخصصات للالتزامات المحتملة متى توافرت شروط الاعتراف، مثل القضايا والضمانات والالتزامات البيئية، مما يؤدي إلى تحميل الفترة المالية بالتكاليف المتوقعة.

عندما تعلن شركة مدرجة أنها حققت 50 مليون دينار كويتي أرباحاً في نهاية العام، يعتقد كثيرون أن هذا الرقم يمثل الأموال التي دخلت خزينة الشركة. لكن الحقيقة مختلفة؛ فصافي الربح ليس رصيماً نقدياً، وليس رقماً تحدده الإدارة وفق رغبتها، بل هو نتيجة لتطبيق معايير دولية لإعداد التقارير المالية IFRS تحدد بدقة متى يُعترف بالإيراد، وكيف تُقاس التكاليف، وما هي المصروفات والخسائر التي يجب تحميلها على الفترة المالية.

إذا من الذي يحدد صافي الربح فعلياً؟

الجواب: المعايير المحاسبية الدولية.

أولاً: IAS 1... دستور عرض الأرباح

يُعد المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 «عرض القوائم المالية» المرجع الأساسي في إعداد وعرض القوائم المالية.

فهو يضع الإطار العام لعرض القوائم المالية، ويحدد الحد الأدنى للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها، بما يضمن الشفافية وقابلية المقارنة بين الشركات.

كما يؤكد على تطبيق أساس الاستحقاق، بحيث تُعترف بالإيرادات والمصروفات عند تحققها اقتصادياً، وليس عند استلام أو دفع النقد.

وبفضل هذا المبدأ، لا تستطيع أي شركة تضخيم أرباحها بمجرد تحصيل مبالغ مقدماً أو تأجيل سداد بعض المصروفات.

ثانياً: IFRS 15... حارس بوابة الإيرادات

إذا كان IAS 1 هو الدستور، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 «الإيراد من العقود مع العملاء» هو الحارس الحقيقي للإيرادات.

هذا المعيار يجيب عن السؤال الأهم: متى يصبح البيع إيراداً؟

الإجابة ليست عند توقيع العقد، ولا عند إصدار الفاتورة، وإنما عندما تنتقل السيطرة على السلعة أو الخدمة إلى العميل ويصبح للشركة حق الاعتراف بالإيراد.

فعلى سبيل المثال، إذا وقعت شركة مقاولات عقداً بقيمة مليون دينار في شهر ديسمبر ولم تبدأ بتنفيذ المشروع، فلا يجوز لها الاعتراف بكامل قيمة العقد كإيراد، وإنما يتم الاعتراف بالإيراد وفقاً لمراحل التنفيذ واستيفاء متطلبات المعيار.

وقد أسهم هذا المعيار في الحد من الممارسات التي

تقرير الاقصادي الأسبوعي



«الشال»: قرار سعر الفائدة في المستقبل محكوماً بتطور الأحداث الجيوسياسية

«شاهين» محكوم بشرطين صحيان هما سيطرة على قرارات الاستخدام والاستعادة نهاية العقد

التضخم الأمريكي انخفض 0.4% ليهبط إلى مستوى 3.5% على أساس سنوي بعد أن كان 4.2% في مايو

مشروع شاهين

تنوي مؤسسة البترول الكويتية التوسع في مشروعات استكشاف مكامن نفطية جديدة وتطويرها وصولاً إلى مستوى للطاقة الإنتاجية بحدود 4 مليون برميل يومياً بحلول عام 2035 وترجمة تلك الزيادة إلى مرحلة الإنتاج التجاري، وهو توسع محدود. وفي ظل شحة الأموال السائلة نتيجة القوة القاهرة بعد إغلاق مضيق هرمز الذي تمر منه كل صادرات الكويت النفطية ولجوء حكومة الكويت إلى السوق المالي العالمي لاقتراض ما يغطي حاجتها من تلك السيولة وآخرها اقتراض 6 مليار دولار أمريكي بتاريخ 23/07/2026، اختارت مؤسسة البترول الكويتية توفير احتياجاتها المالية بطريقتها.

و«مشروع شاهين» هو مشروع بيع وإعادة تأجير 49% لخطوط أنابيب نقل النفط الكويتي من الحقول إلى مراكز التجميع ثم إلى نقاط التصدير، ويبلغ طولها 320 كيلومتر، والقيمة الإجمالية لها قدرت بنحو 16 مليار دولار أمريكي، والبيع وإعادة التأجير محكوم بشرطين صحيان، هما، سيطرة كاملة على قرارات استخدامها، والثاني استعادتها بعد 20 سنة ونصف السنة. والمشترون هم ثلاث شركات مالية كبرى لإدارة الأصول، يتقاضون معدل عائد على إعادة تأجير وفق نصيبهم البالغ 49% في الشركة المؤسسة حديثاً مالكة أنابيب شركة نفط الكويت، ما لا نعرفه هو مستوى العائد، وربما يكون متغير ومرتبط بسعر الفائدة على سندات الخزنة الأمريكية طويلة الأجل، وما لا نعرفه هو التوصيف الدستوري للصفقة.

المشروع هو مشروع مالي أو مشروع قرض طويل الأجل، تمثل ملكية الـ 49% للمقرضين في أنابيب قائمة ومستخدمة، الرهن أو الضمان حتى سداد القرض، ثم يستعاد الرهن بعد 20 سنة ونصف السنة، وإن كانت تكلفة التمويل أدنى من العائد على أصول الدولة السيادية، هو قرار مالي صحيح. يتحول المشروع لاحقاً من قرض إلى استثمار مباشر، محلي وليس أجنبي، عندما تقوم مؤسسة البترول الكويتية باستثمار الأموال المحصلة من القرض والبالغة 7.85 مليار دولار أمريكي في تمويل مشروعها التوسعي، ويستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للكويت بنحو مليون برميل يومياً.

ولنا ثلاث ملاحظات على المشروع، أولاً أن مؤسسة البترول الكويتية لا تحتاج إلى استخدام مصطلح خاطئ لتسويق مشروعها مثل تسميته باستثمار أجنبي مباشر، ولا



الحكم على جدوى الاستثمار المحلي المباشر سوف تتبين لاحقاً، فإن استخدمت تلك الأموال في زيادة الطاقة الإنتاجية، مقرونًا بالإعلان سنوياً عن نسبة الإنجاز، سوف تستحق المؤسسة تقدير خاص، عدا عن ذلك، أي إن استخدمت الأموال في تغطية مصروفات جارية، سوف يعني مزيد من تورط الدولة في مصيدة الديون السيادية.

أسعار الفائدة

قرر بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي في اجتماعه يوم الأربعاء الموافق 29 يوليو الفائت الإبقاء على سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي ثابت، وكانت أرقام مؤشرات الاقتصاد الأمريكي الرئيسية حتى نهاية شهر يونيو الفائت داعمة للقرار. فالتضخم انخفض بنحو 0.4% ليهبط إلى مستوى 3.5% على أساس سنوي بعد أن كان 4.2% في

تحتاج إلى يافطة لشركات أجنبية، فالمشروع يسوق نفسه إذا استخدمت الأموال في زيادة الطاقة الإنتاجية النفطية للبلد إلى 4 مليون برميل يومياً. ثانيها أن الشركات الثلاث المقرضة لا دور لها سوى الإقراض طويل الأجل، فلن تبني خطوط أنابيب نفطية أو مراكز تجميع جديدة، وإنما تشتري وتؤجر استثمار بنته الكويت وكانت وسوف تستخدمه بوجودهم أو عدمه، وإضفاء دور مميز لها قد يعطيها أفضلية في إدارة أصول الكويت الخارجية، قد تستحقها وقد لا تستحقها. ثالثها هو أن المبلغ المقترض زهيد قياساً على حجم الأصول العامة والخاصة المستثمرة في الخارج، فنصيب كل شركة من القرض نحو 2.6 مليار دولار أمريكي، أو نحو 820 مليون دينار كويتي، وكان من الممكن توظيف استثمار محلي من خلال دعوة القطاع الخاص للمساهمة في الشركة. وأخيراً،



منذ بداية العام نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 6.7% فقط من سيولة البورصة

السوق الأول استحوذ على 922.5 مليون دينار بنسبة 57.6% من حجم السيولة



شهر مايو، وسوق العمل مستقر والنمو الاقتصادي بحدود 2%. وفي قراءة لبيانات التضخم نلاحظ أنها مرتبطة بشكل رئيسي بمؤشر أسعار الطاقة ضمنه، فاستمراره بالارتفاع في الماضي كان بسبب ارتفاع مؤشر أسعار الطاقة بنسبة 10.9% في شهر مارس، ونحو 3.8% في شهر أبريل، و3.9% في شهر مايو، بينما انخفاضه في شهر يونيو يعزى بشكل شبه كامل لانخفاض مؤشر تضخم أسعار الطاقة بنحو 5.7%.

ما بين نهاية شهر يونيو واجتماع الفيدرالي الأمريكي في 28/29 يوليو الفائت، حدث تطور رئيسي، فقد تم إلغاء مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وبدأت عمليات مسلحة، ليست بمستوى سابقتها، ولكنها قد تغير أرقام كل المؤشرات الاقتصادية المستقرة السابقة. بسببها عاد معدل سعر غالون البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية 4.11 دولار أمريكي، ما يعني عودة قوية ومحتملة إلى تضخم مؤشر الطاقة، ومع حالة غياب الوعي بما قد تنتهي إليه الحرب، تتضاعف المخاطر، لذلك جاء قرار وقف إطلاق النار للمرة الثانية قبل أسبوع تقريباً من اجتماع الفيدرالي الأمريكي، ربما في محاولة لحته على تثبيت أسعار الفائدة، ثم استؤنفت العمليات الحربية مباشرة بعد قرار التثبيت. هذه المرة، وربما توقعاً لعدم صمود وقف إطلاق النار، لم يكن قرار التثبيت بالإجماع وإنما بموافقة 9 أعضاء ومعارضة 3 أعضاء، كان تفضيل المعارضين زيادة أسعار الفائدة بربع النقطة المئوية. ذلك يعني، أن قرار سعر الفائدة بات في المستقبل محكوماً بتطور الأحداث الجيوسياسية، بينما كان المرجح في بداية العام الجاري البدء في خفضها، وخفضها بات حاجة حقيقية للولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول العالم.

وأخر ما تحتاجه اقتصادات إقليم الخليج هو العودة إلى الصدام المسلح، فاقتصاداتها مرتبطة بشكل كبير بعاملين، الأول هو إشراكها عنوة في هذه الحرب من قبل إيران، والثاني هو عجزها عن بيع نفطها الذي يمثل المصدر الأهم في حصيلة النقد الأجنبي لديها. ورغم أنها في مثل تلك الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة بحاجة إلى خفض تكلفة التمويل بخفض أسعار الفائدة على عملاتها وعلى الدولار الأمريكي، إلا أنها لا تملك خيار سوى التبعة الكاملة لقرار الفيدرالي الأمريكي وتثبيت أسعار الفائدة على عملاتها، وهو ما فعلته بنوكها المركزية، وهو أهون الشرين.

لذلك، وحتى لا يتعمق الأثر السلبي على اقتصاداتها ومالياتها العامة، لابد وأن تستخدم كل ما تملك من ثقل سياسي، وبشكل موحد، لتحويل وقف إطلاق النار الحالي إلى دائم يقود إلى إتفاق نهائي، فالقضية وجودية بالنسبة لها مع كل الاحترام والفهم لمشاعر الألم والغضب.

أداء بورصة الكويت - يوليو 2026

كان أداء شهر يوليو 2026 مختلطاً مقارنة بأداء شهر يونيو 2026، إذ انخفض معدل قيمة التداول اليومي مع أداء إيجابي لمعظم مؤشرات السوق. حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 1.5%، ومؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 2.4%، ومثلهما مؤشر السوق العام بنحو 0.6%، بينما انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنحو 3.6%.

وجاءت سيولة البورصة المطلقة منخفضة في يوليو مقارنة بسيولة يونيو، حيث بلغت نحو 1.602 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 2.131 مليار دينار كويتي، أي بتراجع بنسبة 24.8% - وهو أمر مفهوم، سببه تجدد العمليات المسلحة في الإقليم. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يوليو نحو 72.8 مليون دينار كويتي، وهو الأهم، محققاً انخفاضاً بنحو

حظي السوق الأول بنحو 922.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 57.6% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 74.6% من سيولته ونحو 43.0% من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 25.4% من سيولته. وحظيت شركتان على نحو 32.6% من سيولته، نحو 17.5% لبيت التمويل الكويتي ونحو 15.1% لبنك الكويت الوطني. وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري نحو 67.4%.

السوق الرئيسي (100 شركة)

وحظي السوق الرئيسي بنحو 678.7 مليون دينار كويتي أو نحو 42.4% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 76.0% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 24.0% من سيولته ما يعني أن مستوى تركيز السيولة فيه أيضاً عالٍ. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الشهور السبعة الأولى من العام الجاري نحو 32.6%.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى انخفاضاً في نصيب السوق الرئيسي من إجمالي السيولة لما مضى من عام 2026 مقارنة بتوزيعها للفترة ذاتها من عام 2025، حينها كان نصيب السوق الأول 56.8% تاركاً نحو 43.2% لسيولة السوق الرئيسي.

28.3%- عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر يونيو البالغ نحو 101.5 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور السبعة الأولى من العام الجاري (أي في 138 يوم عمل) نحو 11.424 مليار دينار كويتي، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 82.8 مليون دينار كويتي، أي منخفضاً بنحو 23.8%- مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2025 البالغ نحو 108.6 مليون دينار كويتي، وكذلك منخفضاً بنسبة 23.1%- مقارنة مع معدل عام 2025 البالغ نحو 107.6 مليون دينار كويتي.

وتشير توجهات السيولة منذ بداية العام إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 6.7% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 2.7% فقط من تلك السيولة، وشركتان من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة تبلغ قيمتها السوقية نحو 3.2% من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 20.3% من سيولة البورصة، أي أن نصيبها من السيولة بلغ نحو 6.3 ضعف مساهمتها في القيمة السوقية، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة بين السوقين خلال شهر يوليو 2026، فكان كالتالي:

السوق الأول (39 شركة)

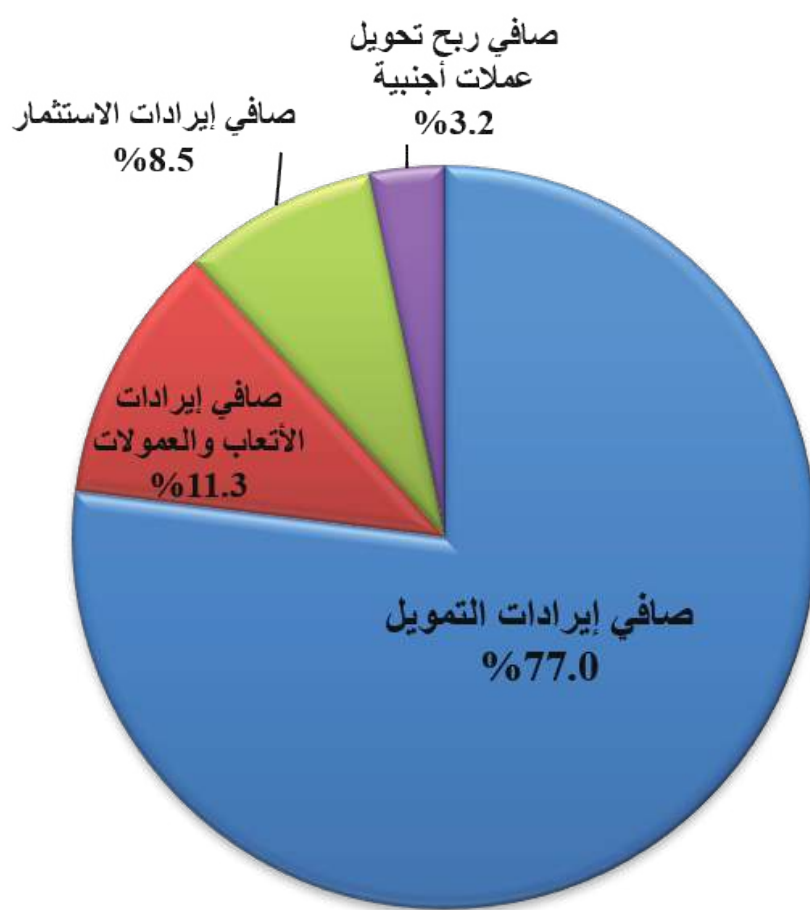


نتائج بنك بوبيان - النصف الأول 2026

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 55.7 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 3.5 مليون دينار كويتي ونسبته 6.8% مقارنة بنحو 52.2 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 8 مليون دينار كويتي أو بنحو 6.1%، حين بلغ نحو 139.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 131.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2025. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 4.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.2%، ليصل إلى نحو 107.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 102.8 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 3.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 35.2%، ليصل إلى نحو 11.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 8.7 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 2.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.2%، وصولاً إلى نحو 66.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 63.9 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2025، حيث شمل الارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 47.9% بعد أن كانت نحو 48.7% خلال الفترة ذاتها من عام 2025.



وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 391.4 مليون دينار كويتي ونسبته 3.8%، ليصل إلى نحو 10.593 مليار دينار كويتي مقابل نحو 10.201 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 640.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 6.4%، عند المقارنة

وارتفعت جملة المخصصات بنحو 1.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 24.4%، وصولاً إلى نحو 8.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 7 مليون دينار كويتي. وبلغ هامش صافي الربح نحو 40.0% من جملة إيرادات التشغيل مقارنة بنحو 39.8% خلال الفترة المماثلة من عام 2025.



البيان	2026/06/30	2025/06/30	التغير		
	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%	
مجموع الموجودات	10,592,712	9,952,562	640,150	6.4%	
مجموع المطلوبات	9,436,340	8,861,599	574,741	6.5%	
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	983,407	917,532	65,875	7.2%	▲
مجموع الإيرادات التشغيلية	139,248	131,252	7,996	6.1%	
مجموع المصروفات التشغيلية	66,635	63,941	2,694	4.2%	
المخصصات	8,689	6,987	1,702	24.4%	▲
الضرائب	8,174	8,119	55	0.7%	
صافي الربح	55,750	52,205	3,545	6.8%	
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	1.1%	1.1%			-
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	11.2%	11.4%			▼
**العائد على معدل رأس المال	24.4%	24.2%			
ربحية السهم الواحد (فلس)	10.95	10.44	0.51	4.9%	
إقفال سعر السهم (فلس)	634	720	-86	-11.9%	▼
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	28.9	34.5			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	3.0	3.5			

* المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2026 على أساس سنوي.

** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية يونيو 2026.

انخفاض سعر السهم بنسبة 11.9% - مقابل ارتفاع ربحية السهم وبنسبة 4.9% مقارنة مع 30 يونيو 2025. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 3.0 مرة مقارنة بنحو 3.5 مرة.

مقارنة بنحو 24.2%. وكذلك ارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 10.95 فلس مقابل نحو 10.44 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 28.9 ضعف مقارنة مع 34.5 ضعف (أي تحسن)، نتيجة

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الثلاثون	الأسبوع التاسع والعشرون	التغير
	2026/07/30	2026/07/23	%
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	711.8	696.5	2.2%
مؤشر السوق العام	8,756.7	8,661.6	1.1%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	381,304,993	326,196,003	
المعدل اليومي (د.ك)	76,260,999	65,239,201	16.9%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,301,854,713	1,330,589,096	
المعدل اليومي (أسهم)	260,370,943	266,117,819	-2.2%
عدد الصفقات	85,821	89,298	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	17,164	17,860	-3.9%

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي الشركات
بنك الكويت الوطني	52,423,297 دينار كويتي	13.7%
بيت التمويل الكويتي	44,966,003	11.8%
الشركة الوطنية الدولية القابضة	13,015,244	3.4%
شركة الاستشارات المالية الدولية	12,869,616	3.4%
شركة أركان الكويت العقارية	11,712,731	3.1%
الإجمالي	134,986,892	35.4%
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي القطاعات
قطاع البنوك	125,483,909 دينار كويتي	32.9%
قطاع الخدمات المالية	106,767,378	28.0%
قطاع العقار	68,617,712	18.0%
قطاع الصناعة	31,352,253	8.2%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	14,582,349	3.8%

الأسبوع التاسع والعشرون	الأسبوع الثلاثون	
2026/07/23	2026/07/30	
13	14	عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)
14	11	عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)
2	4	عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال

بالفترة نفسها من عام 2025 حين بلغ 9.953 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 414.8 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 5.4%، وصولاً إلى نحو 8.095 مليار دينار كويتي (76.4% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 7.680 مليار دينار كويتي (75.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2025، وارتفع بنحو 8.5% أي بنحو 632.3 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025 حين بلغ 7.462 مليار دينار كويتي (75.0% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 92.8% مقارنة بنحو 91.0%. وارتفع أيضاً، بند نقد وأرصدة لدى البنوك بما قيمته 21.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 6.1%، ليصل إلى 375.1 مليون دينار كويتي (3.5% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 353.8 مليون دينار كويتي (3.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2025، في حين انخفض بقيمة 152.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 29.0% - مقارنة بنحو 528 مليون دينار كويتي (5.3% من إجمالي الموجودات) للفترة ذاتها من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 372.9 مليون دينار كويتي ونسبته 4.1%، لتصل إلى نحو 9.436 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 9.063 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025. وعند المقارنة مع إجمالي المطلوبات في الفترة نفسها من العام السابق، سنجد ارتفاعاً بنحو 574.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 6.5% حين بلغت آنذاك نحو 8.862 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.1% مقارنة بنحو 89.0%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك قد سجلت أداءً مختلطاً مع غلبة للارتفاع مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025. إذ حقق العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) انخفاضاً طفيفاً إلى نحو 11.2% بعد أن كان عند 11.4%. فيما ثبت مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) عند نحو 1.1% في نهاية الفترتين. بينما ارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 24.4%



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 711.8 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 15.3 نقطة ونسبته 2.2% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 25.8 نقطة أي ما يعادل 3.5% - عن إقفال نهاية عام 2025.



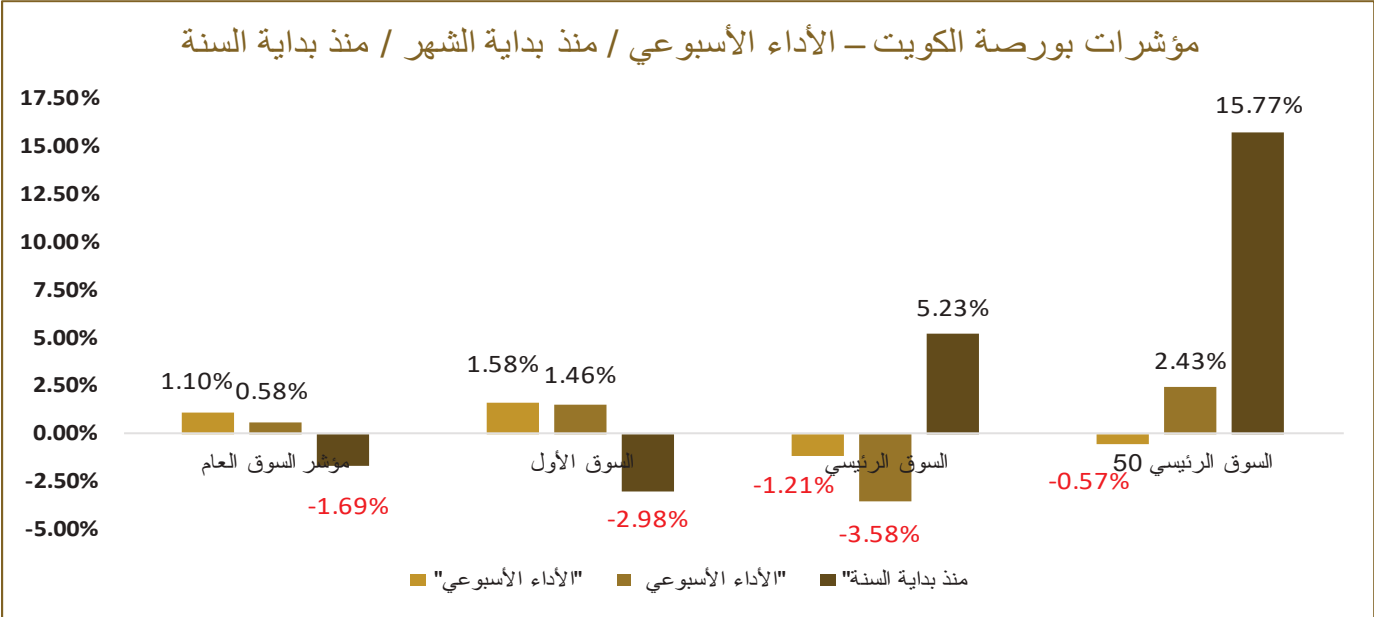
جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		2026/07/30	2026/07/23	%	2025	%
1	بنك الكويت الوطني	799.7	758.8	5.4	903.2	(11.5)
2	بنك الخليج	365.1	364.0	0.3	352.6	3.5
3	البنك التجاري الكويتي	572.2	558.5	2.5	583.5	(1.9)
4	البنك الأهلي الكويتي	235.1	228.1	3.1	245.7	(4.3)
5	بنك الكويت الدولي	339.4	334.1	1.6	347.4	(2.3)
6	بنك برقان	324.9	321.4	1.1	361.3	(10.1)
7	بيت التمويل الكويتي	4,565.4	4,505.3	1.3	4,402.9	3.7
	قطاع البنوك	883.7	856.9	3.1	927.0	(4.7)
8	شركة التسهيلات التجارية	194.9	196.3	(0.7)	208.6	(6.6)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,532.6	1,494.8	2.5	1,778.8	(13.8)
10	شركة الاستثمارات الوطنية	323.4	324.7	(0.4)	380.0	(14.9)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	276.0	276.0	0.0	275.0	0.4
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	100.3	103.1	(2.7)	93.1	7.7
	قطاع الاستثمار	318.7	317.1	0.5	351.1	(9.2)
13	شركة الكويت للتأمين	131.8	130.1	1.3	140.0	(5.9)
14	مجموعة الخليج للتأمين	1,041.2	1,041.2	0.0	720.1	44.6
15	الشركة الأهلية للتأمين	335.6	333.3	0.7	363.3	(7.6)
16	شركة وربة للتأمين	206.8	209.4	(1.2)	220.7	(6.3)
	قطاع التأمين	343.6	342.4	0.4	300.2	14.5
17	شركة عقارات الكويت	767.7	784.0	(2.1)	840.2	(8.6)
18	شركة العقارات المتحدة	687.6	709.7	(3.1)	650.8	5.7
19	الشركة الوطنية العقارية	530.2	550.4	(3.7)	291.4	81.9
20	شركة الصالحية العقارية	1,790.3	1,865.0	(4.0)	1,827.7	(2.0)
	قطاع العقار	550.7	567.8	(3.0)	507.1	8.6
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	359.4	353.1	1.8	473.4	(24.1)
22	شركة أسمنت الكويت	595.5	601.5	(1.0)	640.7	(7.1)
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	667.1	673.5	(1.0)	839.3	(20.5)
	قطاع الصناعة	362.1	361.3	0.2	445.5	(18.7)
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	814.1	814.1	0.0	941.6	(13.5)
25	شركة أجيليتني للمخازن العمومية	1,137.5	1,129.7	0.7	1,098.5	3.6
26	شركة الاتصالات المتنقلة	1,124.9	1,137.4	(1.1)	881.4	27.6
27	شركة سنرجي القابضة	115.9	114.9	0.9	107.9	7.4
	قطاع الخدمات	941.7	947.4	(0.6)	808.3	16.5
28	شركة نقل وتجارة المواشي	100.8	100.8	0.0	90.8	11.0
	قطاع الأغذية	439.2	439.2	0.0	436.8	0.5
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,015.4	963.9	5.3	1,000.7	1.5
	الشركات غير الكويتية	197.4	194.8	1.3	196.6	0.4
	مؤشر الشال	711.8	696.5	2.2	737.6	(3.5)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).



الأداء العام لبورصة الكويت							
الدولة	البورصة	المؤشر	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار دك)	النسبة إلى السوق	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)	قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون دك)
	بورصة الكويت	مؤشر السوق العام	139	52.45	100.00%	43,988.68	11,417.72
		مؤشر السوق الأول	39	43.64	83.20%	19,716.54	7,697.16
		مؤشر السوق الرئيسي	100	8.81	16.80%	24,272.14	3,720.56
		مؤشر السوق الرئيسي 50	47	3.22	6.13%		



المؤشرات	المستوى الحالي للمؤشر	التغيير (%)	الأداء منذ بداية الأسبوع
مؤشر السوق العام	(150.92)	-1.69%	1.10%
مؤشر السوق الأول	(282.83)	-2.98%	1.58%
مؤشر السوق الرئيسي	434.17	5.23%	-1.21%
مؤشر السوق الرئيسي 50	1,370.59	15.77%	-0.57%

المؤشرات	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
مؤشر السوق العام	17.18	1.80	3.14%
مؤشر السوق الأول	18.64	1.96	2.95%
مؤشر السوق الرئيسي	11.60	1.20	4.25%
مؤشر السوق الرئيسي 50	11.64	1.46	2.58%

قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي

القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغيير	التغيير (%)	القيمة السوقية		ترتيب القطاع	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
						القيمة السوقية للقطاع (مليون دك)	النسبة إلى السوق (%)				
البثوك	9	2,123.81	2,075.10	48.71	2.35%	31,686.81	60.41%	1	19.55	2.04	2.39%
الخدمات المالية	44	1,726.99	1,732.77	(5.78)	-0.33%	5,498.06	10.48%	2	14.20	1.22	3.19%
العقار	29	2,006.85	2,022.89	(16.04)	-0.79%	4,247.86	8.10%	3	19.47	1.44	1.84%
الاتصالات	4	1,372.34	1,399.72	(27.38)	-1.96%	4,196.64	8.00%	4	11.03	1.96	9.27%
صناعية	19	747.19	745.52	1.67	0.22%	2,465.58	4.70%	5	15.11	1.50	4.81%
الخدمات الاستهلاكية	11	2,252.49	2,272.09	(19.60)	-0.86%	1,640.13	3.13%	6	17.07	2.88	2.61%
التأمين	8	2,133.21	2,127.12	6.09	0.29%	858.33	1.64%	7	9.92	1.01	3.93%
الطاقة	6	1,805.73	1,904.70	(98.97)	-5.20%	486.06	0.93%	8	13.57	1.37	4.26%
مواد أساسية	3	812.65	804.06	8.59	1.07%	457.81	0.87%	9	19.03	1.52	3.87%
السلع الاستهلاكية	2	1,204.59	1,203.56	1.03	0.09%	364.51	0.69%	10	18.42	2.49	4.13%
الرعاية الصحية	2	660.98	661.80	(0.82)	-0.12%	316.68	0.60%	11	18.67	2.33	1.46%
منافع	1	381.58	376.32	5.26	1.40%	159.50	0.30%	12	11.73	1.08	4.83%
التكنولوجيا	1	5,492.62	5,165.25	327.37	6.34%	75.50	0.14%	13	NM	NM	NM

الأكثر 5 شركات انخفاضاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
بترونية	0.646	0.798	-19.05%	17.12%	0.03	0.02
الإماراتية	0.135	0.149	-9.40%	-5.59%	17.73	2.58
أريد	1.619	1.780	-9.04%	25.11%	0.36	0.61
الديره	0.454	0.488	-6.97%	-7.66%	17.18	8.07
التخصيص	0.139	0.149	-6.71%	19.41%	31.35	4.51

الأقل 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
وطني	0.858	0.815	5.28%	-7.79%	62.03	52.42
بيتك	0.785	0.775	1.29%	5.30%	57.55	44.97
وطنية د ق	0.179	0.176	1.70%	33.51%	72.13	13.02
ابفا	0.365	0.356	2.53%	-13.93%	35.34	12.87
أركان	0.297	0.296	0.34%	0.33%	38.72	11.71

الأكثر 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
كفيك	0.145	0.132	9.85%	20.93%	5.14	0.73
راسيات	0.649	0.600	8.17%	62.45%	10.57	6.62
الأنظمة	0.755	0.710	6.34%	476.34%	1.85	1.36
قيون ا	0.138	0.131	5.34%	6.41%	0.00	0.00
وطني	0.858	0.815	5.28%	-7.79%	62.03	52.42

الأكثر 5 شركات نشاطاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
وطنية	0.131	0.136	-3.68%	80.91%	80.64	10.91
وطنية د ق	0.179	0.176	1.70%	33.51%	72.13	13.02
عقار	0.106	0.104	1.92%	14.86%	64.28	7.12
وطني	0.858	0.815	5.28%	-7.79%	62.03	52.42
بيتك	0.785	0.775	1.29%	5.30%	57.55	44.97

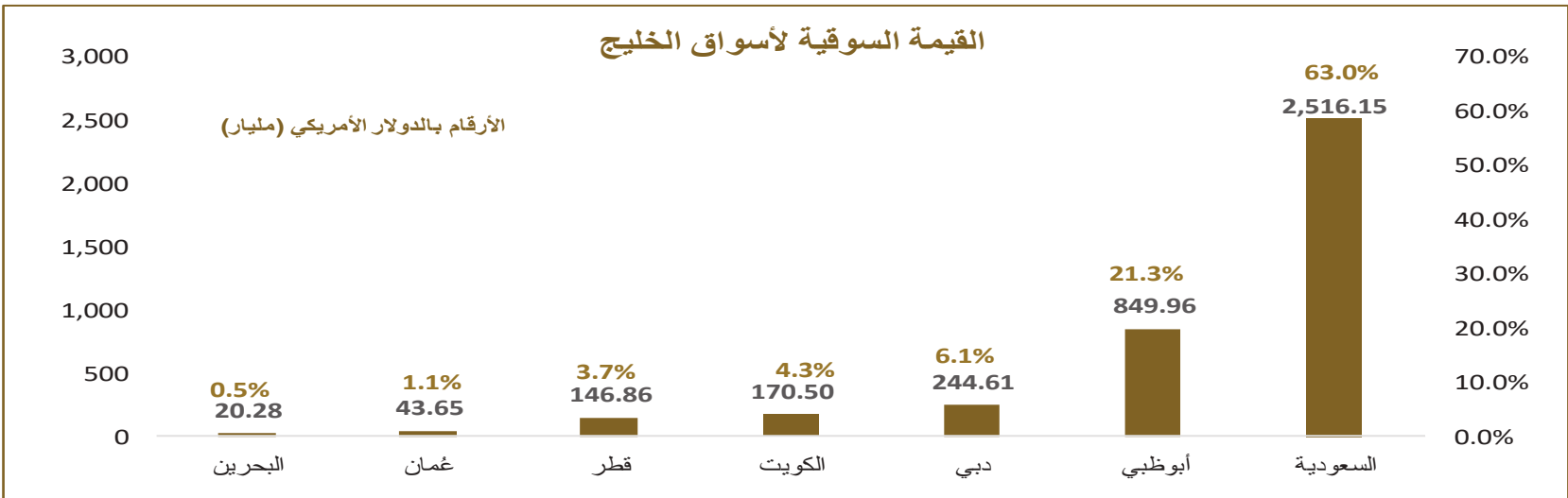
المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/المستوي									
الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (\$)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	مستوى المؤشر كما في 30/07/2026	نسبة تغير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغير الأداء الشهري (%)	نسبة تغير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E
	مؤشر السوق العام	170.50	4.3%	8,907.60	8,756.68	1.10%	0.58%	-1.69%	17.18
	تاسي	2,516.15	63.0%	10,490.69	10,589.72	-1.98%	-1.95%	0.94%	14.79
	مؤشر قطر QE Index	146.86	3.7%	10,762.51	9,920.69	-1.11%	-3.13%	-7.82%	11.20
	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	849.96	21.3%	9,992.72	9,878.82	0.39%	0.76%	-1.14%	13.70
	مؤشر دبي العام DFM-GI	244.61	6.1%	6,047.09	5,792.16	-0.12%	-2.74%	-4.22%	8.84
	مؤشر مسقط MSX 30	43.65	1.1%	5,866.80	7,299.57	2.49%	-2.74%	24.42%	13.45
	مؤشر البحرين العام BASI	20.28	0.5%	2,066.54	1,956.33	-0.53%	-4.22%	-5.33%	7.42

شركة الساحل للتنمية والاستثمار
إدارة التداول

الخط الساخن
واتساب
بريد الكتروني

1899222
1899222
cb@coast.com.kw

إعداد: شعيب علي/قسم إدارة الأصول



تقرير «بيتك كابيتال» حول «سوق العقارات في المملكة المتحدة»

استثمارات بقيمة 26.6 مليار جنيه إسترليني في الربع الرابع من 2025

استمرار زخم التعاملات رغم التطورات في الشرق الأوسط وأسعار الفائدة



قطاعات عقارية مستهدفة تنصدرها المكاتب الفئة أ في وسط لندن وسكن الطلاب

توقعات بخفض بنك إنجلترا لسعر الفائدة بمجموع 50 نقطة أساس خلال عام 2026 (خفضان بواقع 25 نقطة أساس لكل منهما)، ليستقر سعر الفائدة عند 3.25%. ومنذ تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، تغيرت التوقعات، حيث حلت زيادتان لأسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس محل توقعات الخفض السابقة، ويتوقع المتداولون أن يختتم بنك إنجلترا العام بسعر فائدة أساسي قدره 4.25%.

التوقعات

فيما لا يزال من المبكر استيضاح كيف ستؤثر الأحداث الجيوسياسية الأخيرة في الشرق الأوسط بشكل كامل على نشاط وأداء الاستثمار العقاري الأوروبي في عام 2026، فإن المؤشرات تؤكد أن ارتفاع التضخم والسياسات المصرفية التقييدية سيدفعان العديد من المستثمرين إلى تبني نهج أكثر حذرًا، وقد يؤديان إلى تأجيل قرارات الاستثمار لحين اتضاح الرؤية المستقبلية وتحسن معنويات السوق. وهناك توقعات صدرت مطلع العام الجاري، أشارت إلى دخول أسواق العقارات الأوروبية دورة جديدة تعتمد فيها العوائد بشكل أساسي على الدخل، حيث من المرجح أن يُعطي المطورون الأولوية للأصول التي تركز على الدخل بدلاً من الاعتماد على تحقيق مكاسب فورية من معاملات الاستثمار.

وتُعد استثمارات الدين العقاري من فئات الأصول المستفيدة نسبيًا في بيئة أسعار الفائدة المرتفعة الناجمة عن الضغوط التضخمية، بسبب القدرة على تحقيق عوائد متزايدة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، وما يوفره الدين العقاري من حماية قوية لرأس المال من خلال الإقراض المضمون بأصول عقارية فعلية، مع تزايد القدرة على التحول إلى فئات فرعية أكثر أمانًا من الأصول العقارية.

كشف تقرير أعدته شركة «بيتك كابيتال» الذراع الاستثماري لمجموعة بيت التمويل الكويتي حول «سوق العقارات في المملكة المتحدة»، أن من المتوقع استمرار أحجام التعاملات بالسوق العقاري في المملكة المتحدة في عام 2026 في زخمها، وأن تزيد عن تلك التي تم رصدها في عام 2025 حيث شهد السوق انتعاشًا قويًا بعد دورات رفع أسعار الفائدة، وارتفعت معدلات الاستثمار بنسبة 9%، وحصدت المملكة المتحدة استثمارات بقيمة 26.6 مليار جنيه إسترليني في الربع الرابع من 2025، وهو أعلى مستوى ربع سنوي تم تسجيله على الإطلاق، كما بين التقرير أن القطاعات العقارية المستهدفة تنصدرها المكاتب الإدارية وسكن الطلاب بالإضافة إلى العقارات السكنية.

مع بداية عام 2026، توقع الخبراء أن تدخل أسواق العقارات الأوروبية دورة جديدة، حيث ستكون العوائد مربوطة بالدخل بشكل أساسي. ويعود ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية للبنوك المركزية مقارنة ببيئة أسعار الفائدة المنخفضة للغاية التي سادت بين الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19.

جاءت هذه التوقعات بعد أن اتسم عام 2025 بأنه عام استمرار الانتعاش القوي بعد دورات رفع أسعار الفائدة، حيث شهد السوق استثمارات بقيمة 245.5 مليار يورو في جميع أنحاء أوروبا، حيث ارتفعت معدلات الاستثمار بنسبة 15% على أساس سنوي في أوروبا و9% في المملكة المتحدة.

كما شهدت المملكة المتحدة استثمارات بقيمة 26.6 مليار جنيه إسترليني في الربع الرابع من 2025، وهو أعلى مستوى ربع سنوي تم تسجيله على الإطلاق.

ومن المتوقع أن تستمر أحجام التعاملات في عام 2026 في زخمها وأن تزيد عن تلك التي تم رصدها في عام 2025، مدفوعة بالقيم المعدلة، وتضييق الفجوة بين المشتريين والبائعين، واستحقاقات الديون، بالإضافة إلى تدوير الملكيات من قبل المؤسسات الاستثمارية.

تحديثات السوق

أسفرت الحرب الأمريكية الإيرانية عن فترة مستمرة من الصراع في الشرق الأوسط، ما جعل أسعار الفائدة العالمية تتسع بشكل كبير بسبب المخاوف التضخمية المحيطة بسلاسل إمداد النفط العالمية، ما أدى إلى عكس أي توقعات بخفض أسعار الفائدة وزيادة توقعات للبنوك المركزية لأسعار الفائدة في فترة من تقلبات السوق المتزايدة. وقد ارتفع منحني سونيا (متوسط مؤشر الجنيه الإسترليني لليلة واحدة) الآجل لمدة 3 أشهر، والذي كان من المتوقع أن يبقى على أقل من 3.50% على مدى الـ 24 شهرًا القادمة، إلا أنه ارتفع بمعدل 0.75%، ليصبح أعلى بكثير من 4.00%.

التوقعات السابقة

في بداية عام 2026، توقعت الأسواق بشكل عام دورة تيسير من قبل بنك إنجلترا بسبب انخفاض التضخم وضعف سوق العمل، وذلك بعد خفضها للفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.75% في ديسمبر 2025، بينما كانت توقعات البنك المركزي الأوروبي أكثر حيادية إلى حد ما، نظرًا لاعتبار التضخم تحت السيطرة مع توقعات باستمرار سعر الفائدة عند 2.0%.

تأثير العقارات

ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة لارتفاع التضخم يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاستثماري للأسباب التالية: زيادة تكاليف الاقتراض للمطورين والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة الدين الكلي للمعاملات المحتملة - ارتفاع تكاليف البناء - اتساع معدلات الرسملة / العوائد المستخدمة في التقييم. وقد يتفاقم الأمر على المدى القصير خلال فترات تقلبات السوق حيث يتبنى المستثمرون نهج "الانتظار والترقب". ورغم ماسبق، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يخلق فرصًا لمنصات الدين التي تتمتع بمهارات قوية في إصدار الديون، وانضباط استثماري، وقدرات على هيكلة المخاطر، مما

يسمح بفترات من العوائد الضخمة.

القطاعات المستهدفة

وصل المعروض من المساحات المكتبية إلى أدنى مستوى له منذ عام 2020، وتعاين العديد من المواقع في وسط المدن من نقص في المعروض وانخفاض معدلات الشغور، لاسيما بالنسبة للمكاتب المصنفة من الفئة "أ"، كما تشهد وظائف المكاتب الإدارية نموًا سنويًا.

ولا يزال سكن الطلاب المُصمم خصيصًا في المملكة المتحدة يعاني من نقص في المعروض، ويتفاقم هذا النقص نتيجة لتزايد حركة الطلاب الدوليين والمحليين، ولا تزال البرامج الدراسية التي تُدرّس باللغة الإنجليزية في جميع أنحاء أوروبا مطلوبة بشدة، ومن المتوقع أن يستفيد هذا القطاع من زيادة نمو الإيجارات.

كما لا يزال القطاع السكني أكبر قطاع استثماري في أوروبا، ومن المتوقع أن يبقى المحرك الرئيسي للاستثمار، حيث يؤدي تزايد عدد السكان وما يترتب عليه من نقص في المساكن إلى زيادة مستمرة في الإيجارات.

التضخم

انخفضت توقعات الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 0.4%، وارتفعت توقعات مؤشر أسعار المستهلك في المملكة المتحدة لعام 2026 بنسبة 1.5% نتيجة للنزاع المستمر، مما أدى إلى انخفاض توقعات الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5%.

وعلى الرغم من ارتفاع توقعات التضخم في المملكة المتحدة لعام 2027 بنسبة 0.5%، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي ظل ثابتًا عند 1.3%، مما يشير إلى تأثير محدود على النمو على المدى المتوسط والطويل.

أسعار الفائدة

بحلول نهاية عام 2025، كانت تسعيرات السوق تعكس

طيران الجزيرة تزيد رحلاتها إلى أبوظبي والعين لتعزيز الربط الجوي مع الإمارات العربية المتحدة جدول الرحلات الجديد يبدأ اعتباراً من 10 أغسطس



تواصل تسير ثلاث رحلات يوميا إلى دبي

زيادة عدد الرحلات إلى أبوظبي والعين، مع الحفاظ على ثلاث رحلات يوميا إلى دبي، التزامنا بتوفير خيارات أوسع ومرونة أكبر وربط جوي موثوق لعملائنا. وفي وقت تشهد فيه السعة التشغيلية الإجمالية في السوق تراجعاً، نواصل التركيز على تلبية الطلب وتعزيز الروابط بين الكويت والإمارات.»

ويوفر الجدول الجديد للمسافرين خيارات مناسبة للتنقل بين الكويت ومختلف مدن الإمارات، كما يؤكد التزام طيران الجزيرة بدعم حركة الأعمال والسياحة وزيارات العائلات بين البلدين الشقيقين.

ويمكن حجز الرحلات عبر الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة أو من خلال تطبيق الشركة للهواتف الذكية.

في السعة التشغيلية الإجمالية، ما يعكس ثقة طيران الجزيرة بالسوق الإماراتي والتزامها بتوفير خيارات سفر أوسع ومرونة أكبر لعملائها.

وتعد الإمارات واحدة من أكبر وأهم الأسواق الإقليمية لطيران الجزيرة، حيث تخدم رحلاتها مختلف شرائح المسافرين، بما في ذلك مسافري الأعمال والسياح والجاليات المقيمة والعائلات التي تنتقل بين البلدين.

وقال بول كارول، رئيس القطاع التجاري في طيران الجزيرة:

«كانت دبي من أوائل الوجهات التي أطلقت إليها طيران الجزيرة رحلاتها عند بدء عملياتها قبل أكثر من عشرين عاماً، ولا تزال الإمارات واحدة من أهم أسواقنا. وتعكس

أعلنت طيران الجزيرة، شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، عن زيادة عدد رحلاتها إلى كل من أبوظبي والعين في الإمارات العربية المتحدة، مع مواصلة تسيرها ثلاث رحلات يوميا إلى دبي.

وستبدأ الشركة بالعمل بالجدول الجديد ابتداءً من 10 أغسطس، حيث سترفع عدد رحلاتها إلى أبوظبي من أربع إلى خمس رحلات أسبوعياً، وإلى العين من رحلتين إلى ثلاث رحلات أسبوعياً، وذلك تعزيزاً للخط الجوي الذي يربط الكويت بالإمارات. وستحافظ «الجزيرة» على عدد الرحلات التي تسيرها إلى دبي بواقع 21 رحلة أسبوعياً، ليبليغ إجمالي عدد رحلات الشركة إلى الإمارات 29 رحلة أسبوعياً. وتأتي هذه الزيادة في وقت يشهد فيه السوق انخفاصاً

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2026

تنوع الأدوات الاستثمارية حياة للأسواق المالية

السؤال

هل تؤيد عودة
أداة الأجل والبيع
المستقبلية
إلى البورصة
من جديد؟

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين. ونطرح في استبيان أغسطس 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية للبورصة».

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أغسطس يتمحور حول عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية مرة أخرى للبورصة، خصوصاً وأنها أداة ناجحة وشهدت إقبال كبير وتاريخي، وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في ظل عدم وجود أدوات مطابقة تحظى بذات النجاح والإقبال، كما أن مثل هذه الأدوات تعتبر حياة بالنسبة للأسواق المالية لتلبية رغبات ومتطلبات مختلفة، وتحقق إيرادات وعمولات وتجذب شرائح عديدة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



التضخم يعود من بوابة النفط... هل تتبدد آمال خفض أسعار الفائدة؟



عادت المخاوف من موجة تضخم جديدة إلى الواجهة، بعدما دفعت الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط أسعار النفط إلى الارتفاع، في تطور يهدد بإبطاء وتيرة تراجع الأسعار ويزيد الضغوط على البنوك المركزية التي كانت تستعد لمواصلة خفض أسعار الفائدة.

وكشف استطلاع أجرته وكالة رويترز وشمل نحو 500 اقتصادي أن توقعات التضخم العالمي أصبحت أكثر تشاؤماً، مع ترجيح ارتفاع معدلات التضخم في عدد من الاقتصادات خلال الفترة المقبلة، بالتزامن مع تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي.

النفط يعيد إشعال ضغوط الأسعار

ويرى المشاركون في الاستطلاع أن ارتفاع أسعار النفط يمثل المحرك الرئيسي لعودة الضغوط التضخمية، إذ يؤدي إلى زيادة تكاليف الطاقة، قبل أن تنتقل هذه الزيادات إلى تكاليف النقل والإنتاج، وهو ما ينعكس في نهاية المطاف على أسعار السلع والخدمات التي يتحملها المستهلك. ويأتي ذلك في وقت كانت الأسواق تراهن على انحسار التضخم واستمرار دورة التيسير النقدي، إلا أن التطورات الأخيرة أعادت الشكوك بشأن سرعة عودة الأسعار إلى المستويات المستهدفة.

النمو يصمد بدعم الذكاء الاصطناعي

ورغم تنامي المخاطر، أظهر الاستطلاع أن الاقتصاد العالمي لا يزال يجد دعماً من الاستثمارات الضخمة في قطاع الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، حيث تتدفق مئات المليارات من الدولارات إلى هذا القطاع، ما ساهم في دعم أداء اقتصادات كبرى مثل الولايات المتحدة والصين، إضافة إلى كوريا الجنوبية وتايوان.

مرتفعة لفترة أطول إذا استمرت الضغوط التضخمية، أو حتى تعليق خطط خفض الفائدة في بعض الاقتصادات. ويحذر اقتصاديون من أن تحول ارتفاع أسعار الطاقة إلى موجة تضخم واسعة قد يعقد جهود صناع السياسات لتحقيق التوازن بين كبح الأسعار ودعم النمو الاقتصادي. ومع استمرار التوترات الجيوسياسية وتقلبات أسواق الطاقة، يبقى السؤال الأبرز: هل يشهد العالم موجة تضخم مؤقتة مرتبطة بالنفط، أم أن الضغوط السعرية ستفرض عودة طويلة لأسعار الفائدة المرتفعة؟

لكن خبراء الاقتصاد يحذرون من أن هذا الزخم لا يشمل جميع القطاعات، إذ يتركز النمو في شركات الذكاء الاصطناعي والرقائق الإلكترونية، بينما لا تزال قطاعات اقتصادية أخرى تواجه تحديات تتعلق بارتفاع التكاليف وضعف الطلب.

هل تتغير حسابات البنوك المركزية؟

ويثير استمرار ارتفاع أسعار النفط تساؤلات بشأن مستقبل السياسة النقدية، إذ قد تجد البنوك المركزية نفسها مضطرة للإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات

عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



النفط يسجل مكاسب شهرية بنسبة 20% مع تزايد توترات الشرق الأوسط



لتصل إلى خمس سفن فقط، مع تركيز جميع عمليات العبور عبر المخطط الإيراني الأحادي الجانب، مما يُشير إلى تراجع الثقة التشغيلية ومحدودية مرونة مسارات الملاحة، وفقًا لما ذكره موقع «كبلر» يوم الجمعة.

وأضاف الموقع: «في الوقت نفسه، ظل معبر باب المندب نشطًا، حيث سُجّلت 47 عملية عبور على الرغم من استمرار تحركات السفن الخاضعة للعقوبات، ونشاط الأسطول الخفي، وتوقف حركة الملاحة. ومع استمرار تباين المواقف المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران، يراقب المشغلون عن كثب حجم حركة الملاحة، وسلوك مساراتها، وأي تطورات دبلوماسية قد تُعيد تشكيل المخاطر عبر ممرات الشحن الإقليمية في الأيام المقبلة».

ولكن في منتصف يوليو، تصاعدت التوترات بسرعة بعد أن شنت الولايات المتحدة غارات جوية على إيران ردًا على هجمات مزعومة على ناقلات نفط تجارية. ووفقًا لطهران، يتعين على السفن الراغبة في عبور المضيق اتباع المسارات الإيرانية، بينما ستعرض السفن التي تسلك أي مسارات أخرى للهجوم. وفي نهاية المطاف، أنهت واشنطن 13 يومًا متواصلة من القصف على إيران، وردت الأخيرة بمزيد من الهجمات على السفن وضربات على الأصول والقواعد العسكرية الأمريكية في الخليج.

أشارت أحدث بيانات المخاطر البحرية إلى تزايد التباين بين نقطتي الاختناق الاستراتيجيتين في المنطقة. فقد انخفضت عمليات عبور مضيق هرمز بنسبة 77% مقارنة بـ السابق،

ارتفعت أسعار النفط يوم الجمعة بعد أن شنت إيران هجومًا على ناقلتي نفط كانتا تحاولان عبور مضيق هرمز، وأعلنت إغلاق هذا الممر المائي الحيوي. كما كانت أسعار النفط الخام القياسية في طريقها لتحقيق مكاسب تتجاوز 20% في يوليو، بعد أن انخفضت بنحو 20% في يونيو.

ويعود هذا التذبذب الكبير بالكامل إلى انهيار اتفاق السلام المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران، حيث تبادل الجانبان الضربات الانتقامية. وتفاقمت المخاوف من انقطاع الإمدادات مع التهديدات التي تواجه مضيق باب المندب، وهو ممر مائي استراتيجي آخر في الخليج.

وفي الوقت نفسه، أعلنت شركتا إكسون موبيل وشيفرون عن ارتفاع أرباحهما في الربع الثاني، حيث استفادت شركات النفط الأمريكية الكبرى من الارتفاع الكبير في أسعار النفط. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت، المعيار العالمي للنفط، والمنتھية في أكتوبر، بنسبة 1.2% لتصل إلى 87.88 دولارًا للبرميل، بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، والمنتھية في سبتمبر، بنسبة 1.2% أيضًا لتصل إلى 84.59 دولارًا.

شهد شهر يوليو ارتفاعًا في أسعار النفط من مستويات ما قبل الحرب إلى حوالي 90 دولارًا. وشهد النفط تقلبًا حادًا من أدنى مستوياته الشهرية إلى أعلى مستوياته. ففي 2 يوليو، سجل خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط أدنى مستوياتها منذ أواخر فبراير، قبل يوم واحد فقط من بدء الهجوم الأمريكي الإسرائيلي المشترك على إيران. ثم سجل أعلى مستوياتها عند 95.30 دولارًا و88.07 دولارًا للبرميل على التوالي في 23 يوليو، ما يمثل زيادة بنحو 36% و31% عن أدنى مستوياتها الشهرية.

أدى توقيع مذكرة تفاهم بين واشنطن وطهران في منتصف يونيو، وما تبعه من زيادة في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، إلى انخفاض أسعار النفط، وساهم في عودتها إلى مستويات ما قبل الحرب في بداية الشهر.

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



بنك قطر الوطني

الأدوات الإستشرافية أداة مهمة لخفض تكاليف الاقتراض طويلة الأجل

الظروف الاقتصادية الحالية تعزز أهمية المرونة في إدارة السياسة النقدية



ورأى التقرير أن الظروف الاقتصادية الحالية تعزز أهمية المرونة في إدارة السياسة النقدية، خصوصاً في ظل تعدد مصادر عدم اليقين وتسارع المتغيرات الاقتصادية والمالية.

وأشار إلى أن مراجعة ممارسات التواصل وإطار السياسة النقدية في عهد كيفن وارش قد تمهد لنهج أقل اعتماداً على التوجيهات المسبقة، وأكثر قدرة على الاستجابة للصدمات والمستجدات.

وأوضح أن تطور استراتيجية التواصل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي يعكس تغير طبيعة التحديات الاقتصادية التي تواجه الولايات المتحدة والعالم، فبينما كان التوجيه الاستشرافي مناسباً لمرحلة اتسمت بضعف الطلب وانخفاض التضخم، فإن المرحلة الحالية قد تتطلب قدراً أكبر من المرونة والاستجابة السريعة للصدمات.

وبين أنه في عهد كيفن وارش، يظل الاتجاه المستقبلي للسياسة النقدية مرتبطاً بقدرة الاحتياطي الفيدرالي على تحقيق التوازن بين وضوح الرسائل للأسواق والحفاظ على هامش كافٍ للتحرك عند تغير الظروف الاقتصادية.

واختتم التقرير بالإشارة إلى أن التحدي الرئيسي أمام الاحتياطي الفيدرالي سيكون تحقيق التوازن بين الشفافية التي تمنح الأسواق قدراً من الوضوح، والمرونة التي تتيح لصانعي القرار التحرك سريعاً في مواجهة الصدمات، لافتاً إلى أن قرارات السياسة النقدية ستظل مرتبطة بشكل أساسي بمسار التضخم والنمو الاقتصادي والأوضاع المالية العالمية.

الاقتصادية غير المؤكدة تتطلب مرونة عالية، تتيح لصانعي السياسات الاستجابة للمتغيرات دون التقيد بالتزامات مسبقة قد تصبح غير ملائمة في حال تغير المعطيات الاقتصادية.

وأضاف أن الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2009، شكلت نقطة تحول رئيسية في أسلوب إدارة السياسة النقدية، فمع خفض أسعار الفائدة إلى مستويات قريبة من الصفر، أصبح من الضروري التأثير في توقعات الأسواق عبر تواصل أكثر وضوحاً بشأن المسار المستقبلي للفائدة والأفاق الاقتصادية. وتابع أنه من هنا، برز التوجيه الاستشرافي كأداة مهمة لخفض تكاليف الاقتراض طويلة الأجل ودعم النشاط الاقتصادي، حتى في ظل محدودية القدرة على خفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

ونوه التقرير إلى أن الاحتياطي الفيدرالي واجه خلال العقود الأخيرة سلسلة من الصدمات الكبرى، شملت فقاعة الإنترنت، والأزمة المالية العالمية، وجائحة كوفيد-19، وتصاعد التوترات التجارية والرسوم الجمركية، إلى جانب الصراعات الجيوسياسية، الأمر الذي عزز أهمية التواصل مع الأسواق باعتباره أداة مكملية للسياسة النقدية التقليدية.

ولفت في هذا السياق إلى أن البيئة الاقتصادية الراهنة تختلف عن مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية إذ يواجه صانعو السياسات تحديات أكثر تعقيداً، من بينها تكرار صدمات العرض، وارتفاع مستويات عدم اليقين الجيوسياسي، وتصاعد النزاعات التجارية، إلى جانب التحولات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

أبرز بنك قطر الوطني QNB ملامح التحول المرتقب في نهج السياسة النقدية الأمريكية بعد تولي كيفن وارش رئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأمريكي)، مرجحاً أن تشهد المرحلة المقبلة إعادة تقييم للتوازن بين التوجيه الاستشرافي ومرونة صناع القرار في إدارة السياسة النقدية، بما ينسجم مع التحديات الاقتصادية المتزايدة.

وذكر البنك في تقريره الأسبوعي أن السياسة النقدية الأمريكية شهدت تحولات خلال العامين الماضيين، لا سيما انتقالها من الاعتماد بدرجة كبيرة على السلطة التقديرية إلى تبني قدر أكبر من الشفافية والتواصل مع الأسواق، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية.

ولفت إلى أن وفاة آلان غرينسبان الرئيس الأسبق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، أعادت إلى الواجهة النقاش حول تطور عملية صنع السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بمدى التوجيه الذي ينبغي أن يقدمه البنك المركزي للأسواق بشأن المسار المستقبلي لأسعار الفائدة.

وأشار إلى أن الشفافية والتوجيه الاستشرافي يساهمان في الحد من حالة عدم اليقين وتعزيز كفاءة الأسواق، غير أن الاعتماد عليهما قد يقلل في الوقت ذاته من مرونة صناع القرار في التعامل مع الصدمات المفاجئة.

وبين التقرير أن الفترة التي ترأس خلالها غرينسبان الاحتياطي الفيدرالي بين 1987 و2006 اتسمت بدرجة كبيرة من السلطة التقديرية ومحدودية التواصل بشأن توجهات السياسة النقدية انطلاقاً من قناعة بأن البيئة

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

التضخم في منطقة اليورو يرتفع إلى 2.9% في يوليو



كشفت بيانات من مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) أن التضخم في منطقة اليورو قد تسارع في يوليو، مدفوعاً بارتفاع تكاليف الطاقة والخدمات.

وارتفع معدل التضخم السنوي بواقع 2.9% في يوليو، مقابل 2.8% في يونيو، في توافق مع توقعات خبراء الاقتصاد.

وارتفع معدل التضخم الأساسي، الذي يستبعد الأسعار المتقلبة للطاقة والغذاء والمشروبات الكحولية والتبغ، بنسبة 2.5% مقابل 2.4% في الشهر السابق.

وعلى أساس شهري، ارتفع المؤشر المنسق لأسعار المستهلك بنسبة 0.2% في يوليو.

ومن بين المكونات الرئيسية للمؤشر، سجلت أسعار الطاقة أعلى معدل نمو سنوي وارتفعت بنسبة 10%، تلتها الخدمات بنسبة 3.3%.

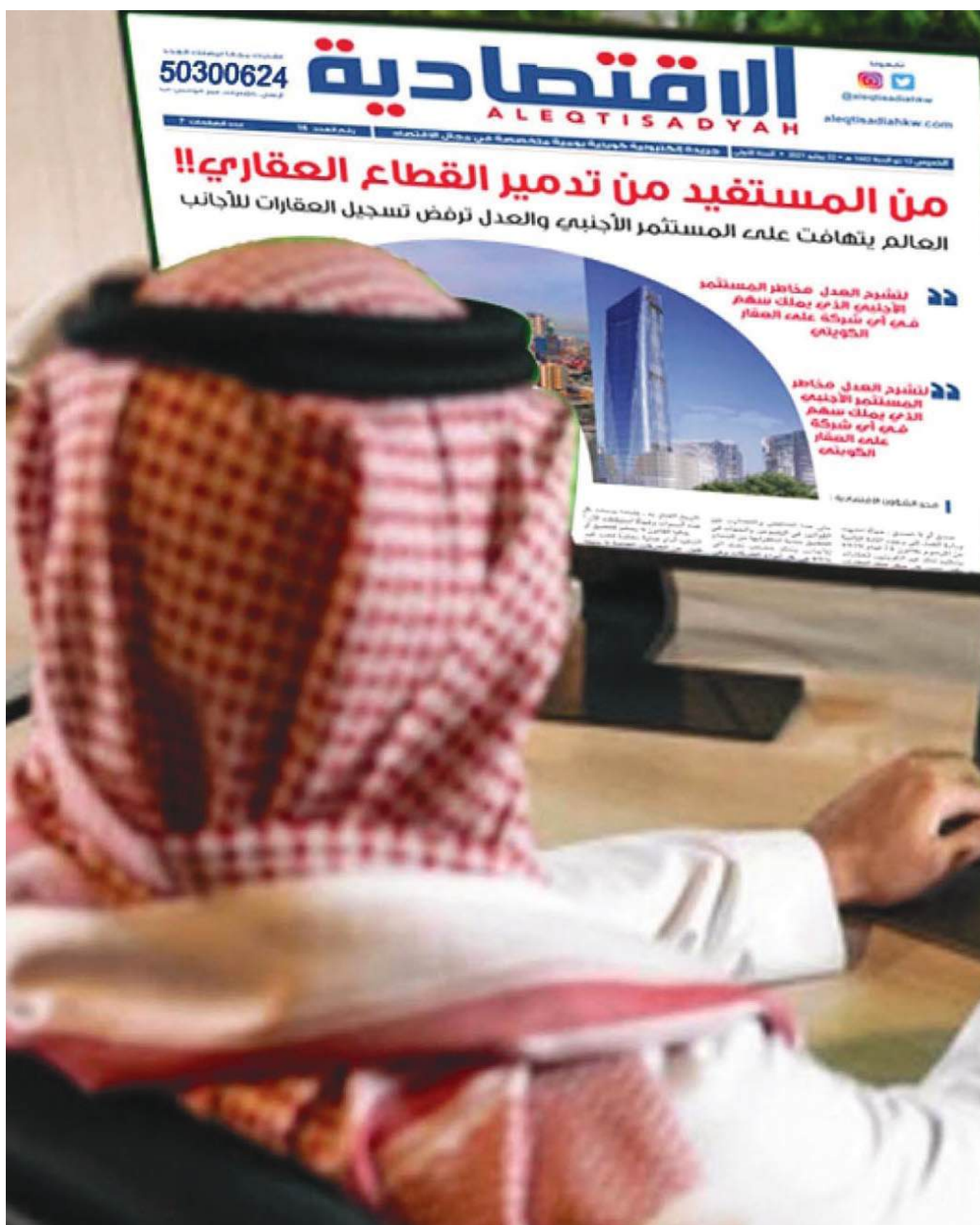
كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.2%، في حين زادت أسعار السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة بنسبة 0.9%.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf